كلمة ونص

ميشيل خياط

القمة العالمية والتعليم السوري

أنجزت وزارة التربية مؤخراً، الورقة السورية لقمة التحول في التعليم، التي ستعقد في مبنى الأمم المتحدة في نيويورك في شهر أيلول القادم.

وبغض النظر عن تلك القمة وماذا سنستفيد منها، فإنها قد حفزت على إنجاز صورة شديدة الوضوح، شفافة وجريئة، عن واقعنا التربوي التعليمي، في زمن الحرب وقد دامت ١٢سنة حتى الآن.

ولعل هذه الصور تتيح تشخيصاً دقيقاً لاحتياجاتنا في أهم مرفق من مرافق الحياة العامة.

لفتت تلك الورقة إلى كثير من المعطيات الرقمية، ولاسيما تلك التي نجمت عن الحرب، كتدمير الإرهابيين لـ٨٤٠٠ مدرسة، وحرمان ٢,٤ طفل من التعلم، أي ما يقرب من نصف عدد الأطفال السوريين داخل وخارج سورية، من عمر (٥–١٧سنة) وهو ٥,٥٢ ملايين طفل. بالمقارنة مع نسبة التحاق في التعليم الابتدائي ٩٨ بالمئة قبل الحرب.

ولاحظت الورقة، أنه بسبب الحرب والحصار الاقتصادي، انخفض الإنفاق على التعليم من ١٤,٦٧ بالمئة في العام ٢٠١٠ إلى ٥,٧٤ بالمئة في العام ٢٠٢١، وعلى الرغم من ذلك كله، جرى تدريب آلاف المعلمين وتم اعتماد المنهاج (ب) بالتعاون مع اليونيسيف، وهو يتيح اكتساب صفين ابتدائيين في سنة واحدة، وعبرت سنوات جائحة كورونا، من دون إصابات بين التلاميذ والطلاب وسط عقامة ممتازة للصفوف وقاعات الامتحان والحمامات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

لقد وصلت نسبة النجاح في الشهادة الثانوية العامة، الفرع العلمي هذا العام إلى ٦٦,٥٧ بالمئة وتعد ممتازة مع نسب سابقة، ما يشكل ربحاً كبيراً من منظور اقتصاديات التعليم (استناداً إلى حوار سابق مع الدكتور عبد الحكيم حماد معاون وزير التربية)، وهو ذو باع طويل في التوثيق الإحصائي الذي يميز وزارة التربية، بدأب قل نظيره.

إن نسب النجاح العالية ربح مباشر، على حين أن الأرباح غير المباشرة أهم وأعظم، وفي زمن تحول التعليم، تبرز مسألة التعليم المهني والتقني، وهي ضرورة سورية ماسة، في مرحلة إعادة الإعمار.

ومن أجل هذا التعليم وانتشاره أكثر، ولاسيما بعد إصدار السيد الرئيس بشار الأسد القانونين ٣٨و٣٩، وهما يحولان المدارس والمعاهد المهنية والتقنية إلى مراكز إنتاجية، لعلنا بحاجة إلى قمة سورية، تحشد كل الجهات المعنية والنخب الأسروية والطلابية والمدرسين والمدربين، لتأجيج حماسة السعي نحو تطبيق هذين القانونين.

إن الموقف الإيجابي منهما، يحظى بأهمية بالغة، ولعل كلمة مفيدة من كل مدرس ومدرسة ومدرب ومدربة وهم بعشرات الألوف، تشجع وتحفز على الإقبال بحماسة على العمل الإنتاجي واستفادة المصانع العامة والخاصة من مهارات المدربين والطلاب والناس في الأحياء القريبة من تلك المدارس والمعاهد من الورش المتطورة فيها للصيانة، بأجور رحيمة.

لقد كشفت الورقة التربوية السورية أن تكاليف تعليم طالب المهني التقني هي: (٥١٧١٨٩) ليرة سورية في السنة حسب أرقام العام ٢٠٢١، بالمقارنة مع (٨٥٧٦٤) ليرة سورية لطالب الثانوية العامة.

وإذا كانت هذه المقارنة تضيء كم هو محظوظ طالب التعليم التقني المهني، فإنها في الوقت ذاته، تلح على ضرورة تفعيل القانونين ٣٨ و٣٩ والبدء على نطاق واسع بالارتقاء إلى تمويل جزء من نفقات هذا التعليم الباهظة، وتحقيق دخل شهري مرتفع للطلاب والمدربين والمدرسين والإداريين. (يقدر د. م. محمود بني المرجة معاون وزير التربية أن يصل دخل الطالب في المدرسة المهنية التقنية إلى ٢٠٠ ألف ليرة سورية في الشهر)، ولعل ذلك سيحفز الأجيال اللاحقة على التهافت على التعليم المهني التقني، وهذا في مصلحة الشباب ومستقبلهم المشرق بلا بطالة وفي مصلحة إعادة بناء سورية أجمل وأفضل.

حياة بلا مياه في الحسكة

المدير العام لمياه الحسكة: النظام التركي يستخدم المياه لابتزاز المواطنين وتهجيرهم

الحسكة- يونس خلف

صحيح أن أصحاب الشأن في الحسكة مستمرون في المتابعة والتنسيق سواء عبر الوسيط الروسي أو توفير الحلول الممكنة لمواجهة حرب العطش التي يتعرض لها الناس في الحسكة من أجل إيصال المياه من محطة علّوك إلى الأهالي وتخفيف معاناتهم، لكن الصحيح أيضاً أن المعاناة من حرمان المواطنين من المياه تتفاقم وأن الأوان لحلول إستراتيجية وسريعة لأن الأمر يتحول إلى كارثة مع تكرار قطع المياه عن مدينة الحسكة وضواحيها.

نعم هناك جهود كبيرة تبذل وحرص من الأصدقاء الروس على مساعدة الجهات الحكومية في تأمين مياه الشرب لمليون مواطن في مدينة الحسكة وريفها الغربي لكن إلى متى تستمر هذه الجريمة التي ترتكبها قوات المحتل التركي بحقّ ما يزيد على مليون سوري من المواطنين الأبرياء من سكان مدينة الحسكة المحرومين من مياه الشرب منذ أكثر من ٢٠ يوماً بعد أن قطع الأتراك والمرتزقة الموالون لهم مياه الشرب من المحطات الرئيسة كوسيلة ابتزاز وضغط على الأهالي لإجبارهم على النزوح من قراهم ومنازلهم.

لقد تكرر كثيراً استهداف محطة الضخ في علوك وهذا يعني أنه حتى إذا تم الضخ في الأيام المقبلة فإن أي تشغيل لمحطة علوك من دون وجود دائم لعمال مؤسسة المياه الحكومية لا معنى له وأن المشكلة مستمرة من دون أي حلول وبالتالي الحل الوحيد هو تحييد محطة مياه علوك وإيجاد آلية تضمن تدفق المياه منها على مدار الساعة.

لقد أصبحت المعاناة كبيرة وتتفاقم كل يوم والجميع يدرك أن الحياة بلا مياه مستحيلة ورغم ذلك يشهد العالم كله مأساة نحو مليون مواطن من مدينة الحسكة وتل تمر وعشرات القرى التي تعتمد على المصدر المائي الوحيد الذي يستهدفه باستمرار النظام التركي ومرتزقته من دون أن يفعل أحد من دعاة الدفاع عن الإنسانية أي شيء ولو أضعف الإيمان بأن يلقي بياناً أو كلمة تدين هذه الجريمة المستمرة.

لا بديل

مدير عام مؤسسة المياه في محافظة الحسكة محمود العكلة أوضح لـ«الوطن» أن تأخر ضخ المياه من محطة آبار علوك إلى مدينة الحسكة سببه استمرار المحتل التركي ومرتزقته من التنظيمات الإرهابية المسلحة بالاعتداء على خط التيار الكهربائي المغذي لمحطة آبار علوك حيث تقوم تلك التنظيمات بسرقة الكهرباء الواصلة من محطة كهرباء الدرباسية إلى محطة علوك ما يؤدي إلى حصول عمليات فصل متكرر للتيار الكهربائي وكذلك الاعتداء على خطوط جر المياه الممتدة من علوك إلى مدينة الحسكة الواقعة ضمن سيطرة المحتل التركي وأن الجانب التركي يستخدم محطة مياه علوك لابتزاز المواطنين من خلال حرمانهم من مياه الشرب.

وبين مدير عام المياه أن كل ما يقال عن مشروع بديل لتوفير المياه من الحمة والحلول الأخرى ليس ممكناً ولا يمكن أن يتوافر اليوم أي حل بديل من محطة علوك الرئيسة التي يسيطر عليها الأتراك وأن الحل الوحيد لتجاوز الكارثة المرتقبة من العطش ومن الأمراض المحتملة نتيجة استخدام آبار بدائية ومياه من مصادر لا تخضع للتحليل والتعقيم هو طرد مرتزقة النظام التركي من موقع محطة علوك وتشغيلها من عمال مؤسسة المياه وتحييد محطة علوك عن أي صراع عسكري تجنباً لكارثة بحق الإنسانية يتضرر اليوم منها سكان مدينة بالكامل.

أهالي الحسكة الذين عبروا عن معاناتهم وغضبهم مرات عديدة عبر الوقفات الاحتجاجية يتساءلون اليوم عن عجز المجتمع الدولي عن تحييد القضايا الإنسانية عن الصراع العسكري في سورية حيث تستمر تداعيات هذا الصراع بكل ما تحمله من قساوة على المواطنين ويتم حرمان نحو مليون مدني في محافظة الحسكة من المياه ليعيشوا معاناة يومية خلال سعيهم إلى تأمين مياه الشرب والمال لشرائها، الأمر الذي يزيد من تدهور الواقع المعيشي للمواطنين يوماً بعد يوم، حيث أصبح تأمين مياه الشرب الشغل الشاغل للمواطنين الذين يسعون إلى تأمين المال والصهريج لتعبئة المياه وأصبح الجميع يتقشف بشكل كبير في استهلاك المياه لصعوبة تأمينها وتكلفتها المرتفعة ومعظمهم يعتمد على مياه الآبار التي حفرها بعض السكان في الأحياء للاستخدامات المنزلية من غسل وتنظيف وغيرهما فيما يشترون مياه الشرب من الصهاريج الجوالة، وباتت مظاهر الأطفال والنساء والرجال، وهم يحملون غالونات فارغة ويقومون بتعبئتها من الخزانات الموجودة في الأحياء التي وضعتها منظمات إنسانية من المشاهد الاعتيادية، وخلاصة القول إنه بسلاح العطش وقطع المياه يهدد النظام التركي حياة مليون مواطن سوري في الحسكة.

الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية يعتزم إقراض ٤ مليارات ليرة خلال العام الحالي

العرنجي: تسديد ١,٣ مليار ليرة خلال العام الحالي مكافآت للمسرحين من الخدمة الإلزامية

محمود الصالح

أعلن المدير العام للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لؤي العرنجي عن البدء بصرف مكافآت المسرحين المقبولين ببرنامج دعم وتمكين المسرحين لعام ٢٠٢٠ المرحلة الثانية /اعتراضات/ المكافآت الثامنة والتاسعة والعاشرة عن أشهر نيسان وأيار وحزيران اعتباراً من الأسبوع الماضي.

وأوضح في تصريح لـ«الوطن» انتهاء التسجيل بالبرنامج نهائياً وأنه لم يفتح باب التسجيل في عام ٢٠٢١ وفي العام الحالي ٢٠٢٢ وبين أنه بقي آخر مكافآتين شهريتين الحادية عشرة والثانية عشرة لعام ٢٠٢٠.

وذكر العرنجي أن عدد المستفيدين من هذا الجدول (الاعتراضات) بلغ ١٨٤٨ مستفيداً بمبلغ إجمالي يقدر بحدود ٢٠٤ ملايين ليرة سورية.

وبالنسبة لجرحى القوات الرديفة أكد العرنجي أنه هناك ٢٣٥ جريحاً مستفيداً نسبة العجز ٤٠ – ٦٩ بالمئة، كما بلغ عدد الجرحى المستفيدين من البرنامج نسبة عجز ٧٠ – ٧٩ بالمئة وصل عددهم الـ١٣٩٩ مستفيداً، ووصلت المبالغ المصروفة للجرحى نسبة عجز ٤٠–٤٩ بالمئة ما مقداره ٢٠٦,٨٣٠ ملايين ليرة سورية.

وبلغت المبالغ المصروفة نسبة عجز ٦٠–٦٩ بالمئة مقداره ٨٦٢,٦ مليون ليرة سورية من بداية العام حتى نهاية شهر تموز الماضي ٢٠٢٢، والمبلغ الإجمالي المصروف على البرنامج مقداره ١,٢٨٠ مليار ليرة سورية.

وتم صرف مبلغ ٣٢ مليون مستحقات مترتبة على الصندوق حتى نهاية عام نتيجة تحمله نسبة فائدة ٤ بالمئة في عام ٢٠٢٢ للمصرف الزراعي التعاوني عن القروض الممنوحة حيث يدفع الصندوق المستحقات المترتبة عن كل عام في بداية العام الذي يليه.

وتم صرف مبلغ ٢٩٨ مليوناً لمصرف الوطنية للتمويل الأصغر مستحقات مترتبة على الصندوق حتى نهاية عام ٢٠٢١ نتيجة تحمله نسبة فائدة ٦ بالمئة عن القروض الممنوحة حيث تم صرف هذا المبلغ هذا العام أي عام ٢٠٢٢ حيث يدفع الصندوق المستحقات المترتبة عليه عن كل عام في العام الذي يليه.

وتم تحويل مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة سورية كرصيد أولي في فرع مصرف التسليف ليتم التسديد بشكل شهري ما يترتب على الصندوق من فائدة على القروض التي سيتم منحها في هذا العام حيث كانت خطة الإقراض لدى مصرف التسليف الشعبي بالاتفاق مع الصندوق إقراض ٤ مليارات ليرة سورية خلال العام الحالي.

فاتورة افتتاح المدارس «كبيرة»

المستلزمات المدرسية والأعباء المادية.. و«السورية للتجارة» تفتح معرضها بأسعار منافسة في اللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

تفاوت أسعار المستلزمات المدرسية في أسواق اللاذقية مع بداية التحضير للعام الدراسي الذي سينطلق في أيلول القادم، وسط تساؤل أصحاب الدخل المحدود عن مدى تحمل القدرة الشرائية على تغطية مصروف المنزل من جهة ومن جهة ثانية مصاريف المستلزمات المدرسية.

وفي جولة على عدد من أسواق اللاذقية، تبيّن وجود فارق بسيط بين أسعار اللباس المدرسي هذا العام عن العام الفائت، إذ تتراوح أسعار البدلات من ٣٥ ألف ليرة حتى ٦٠ ألفاً، والقميص من ١٥ – ٢٥ ألف ليرة، الصدرية لطلاب الابتدائية من ٢٠ – ٣٥ ألف ليرة، لتبقى أسعار الأحذية متراوحة بين ٣٠ – ٦٠ ألف ليرة، علماً أن تكلفة اللباس المدرسي العام الماضي كانت تتراوح بين ٧٠ – ٨٥ ألف ليرة.

وعن أسعار الحقائب، فقد رصدنا عدداً من الأسواق الشعبية، وتبدأ الحقيبة من سعر ٢٥ – ٥٠ ألف ليرة، أما الأقلام فمن ٧٠٠ ليرة وحتى ٣ آلاف ليرة، والدفاتر من ١٥٠٠ ليرة حتى ٥ آلاف ليرة حسب عدد الأوراق والنوع سواء كان عادياً أم سلكياً.

مواطنون تساءلوا عن التكلفة الكبيرة لكل طالب مدرسة وسط تدنٍ الدخل مقارنة بالمصروف، خاصة أن الدفاتر والأقلام مطلوبة على مدار العام وليست كالبدلة أو الحقيبة تشترى مرة واحدة في حال كانت من النوعية الجيدة ولا تتهالك كل فصل!

بالتزامن مع بدء مبيعات المستلزمات المدرسية، أطلقت المؤسسة السورية للتجارة معرضها السنوي للقرطاسية والمستلزمات المدرسية في مجمع أفاميا وعدد من الصالات الأخرى في اللاذقية الموزعة بين الريف والمدينة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير عام السورية للتجارة زياد هزاع أن معرض القرطاسية والمستلزمات المدرسية يتضمن تشكيلة سلعية واسعة من المواد الخاصة باحتياجات الطلاب وبأسعار منافسة في إطار دور المؤسسة بالتدخل الإيجابي لتخفيف الأعباء عن المواطنين.

وأضاف هزاع: إن المواد في المعرض تتضمن الدفاتر والحقائب واللباس المدرسي للكل المراحل الدراسية، بأسعار مخفضة عن السوق تبدأ بحدها الأدنى من ٢٥ – ٣٥ بالمئة وتصل في بعض المواد إلى ٥٠ بالمئة، وفق مواصفات قياسية بجودة منافسة للبضاعة في السوق.

وحول إمكانية تسيير سيارات جوالة إلى الريف، أكد هزاع لـ«الوطن»، أنه خلال المرحلة اللاحقة ونتيجة ارتفاع أجور النقل والتكاليف المعيشية أصبح لزاماً على المؤسسة كدورها في التدخل الإيجابي أن تؤمن احتياجات المواطنين في الأرياف والقرى مباشرة، مشيراً إلى أن الاهتمام بهذه المناطق كبير على اعتبار الوصول إلى المجمع والصالات مكلف للمواطنين خاصة من ذوي الدخل المحدود.

من جهته، أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية علي يوسف لـ«الوطن»، أن المعرض يقدم تشكيلة واسعة من المواد الخاصة بالمدارس بأسعار منافسة، مؤكداً أن الفارق السعري واضح بين مواد المعرض والمواد الموجودة في السوق والجودة والمواصفات نفسها.

وذكر أن المكتب التنفيذي حدد أسعار الألبسة المدرسية (ستنشر لاحقاً)، ومنها على سبيل المثال سعر البنطال المدرسي من ١٣ ألفاً حتى ٢٩,٥٠٠ ليرة، مؤكداً بأن الأسعار تكون حسب المواصفات المحددة، ومن لديه مواصفات أخرى يتقدم ببيان كلفة للتجارة الداخلية لتتم دراسة التكاليف حسب المواصفات ووضع سعر مناسب عليه أن يتقيد به تحت المساءلة القانونية.

بدوره، أكد مدير مجمع أفاميا علي السنكري لـ«الوطن»، أن المعرض يفتح أبوابه أمام المواطنين من الساعة ٨ صباحاً حتى ١٢ ليلاً ليتيح شراء المستلزمات المدرسية بأريحية تامة من دون عناء، وفق أسعار مخفضة عن السوق وبمواصفات جيدة، مؤكداً بأن التقسيط بقيمة نصف مليون ليرة يبدأ منذ اليوم (الأحد) للمستفيدين منه، وذلك بإجراءات لا تتجاوز ربع ساعة يستطيع بعدها المستفيد شراء ما يلزم من المعرض.

ولفت السنكري إلى طرح دفاتر من صناعة السورية للتجارة وهي بمواصفات جيدة وأسعار أقل من السوق تبدأ من ٤٠٠ ليرة حتى ألفي ليرة حسب عدد الأوراق أو النوع سواء كان دفتراً عادياً أم دفتر سلك، إضافة إلى وجود أنواع عدة من الأقلام والقرطاسية بكل أشكالها وتلبي احتياجات الطلبة بجميع المراحل الدراسية.